

## دراسة نقدية لاستراتيجيات التنمية في المجتمعات النامية

المبروك محمد ابو القاسم ابو سبيحة\*

### الملخص

ظهر عدد من الاستراتيجيات التنموية والتي صيغت بشكل عام ووضعت في شكل وصفات جاهزة لاجتياز الطريق من أجل القضاء على التخلف وتحقيق التنمية وقد دارت هذه الاستراتيجيات حول الإجابة على تساؤلات تتعلق بما إذا كان النمو متوازن أو غير متوازن، يتم بدفعة قوية أو يتم على نحو تدريجي، هل يعتمد على الصناعة أم الزراعة؟ هل يتعين الاهتمام بالصناعات الاستهلاكية أم الصناعات الانتاجية، أى تكتيك يستخدم كأساس فنى للانتاج؟ أهو التكتيك المكثف لعنصر رأس المال أم التكتيك المكثف لعنصر العمل؟ وهل يتم التصنيع على أساس حاجة السوق المحلي، أم على أساس الإحلال محل الواردات أم على أساس الانتاج من أجل التصدير؟

وتتمثل الاجابة على التساؤلات فى الوقوف على أهم الاستراتيجيات التنموية التى طبقت فى دول العالم النامى لنرى فى النهاية كيف كان لها الأثر على مسارات التنمية فى المجتمعات النامية.

اتبع الباحث فى دراسته هذه المنهج الوصفي ، وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال تركيزها على استراتيجيات التنمية ونقدها؛ إذ يعتبر هذا الموضوع من المواضيع الجديدة التى ما زال البحث حولها يحتاج إلى المزيد من الدراسات .

وسوف تتناول هذه الورقة المحاور التالية :

أولاً: مفهوم التنمية.

ثانياً: استراتيجيات التنمية

ثالثاً: توجه جديد فى استراتيجية للتنمية.

واخيرا توصل إلى إن على المجتمعات النامية اختيار استراتيجية تسعى الى أن يكتسب الافرد عادات لها علاقة بالمحافظة على الموارد وخصوصا غير المتجددة ، وكذلك حسن توظيف الدخل ، وقبول الاخر ، والتعاون معه ، والتفكير فى مستقبل الأجيال القادمة.

\* عضو هيئة التدريس بكلية الاداب – جامعة سبها

## المقدمة

استقر الرأي لدى كثير من العلماء الاجتماعيين على أنه قد آن الأوان للوقوف أمام الكم الهائل من الاستراتيجيات ، والأفكار النظرية التنموية لبحث مدى فعاليتها فى توجيه العمل التنموى، بالإضافة إلى ضرورة إعادة النظر فى السياسات المطبقة فى العالم الثالث، وذلك لفشلها فى تحقيق النتائج المرجوة منها.

ومما لا شك فيه أن الطريق لوضع استراتيجية جديدة للتنمية يتطلب ضرورة إعادة التفكير فيما يمكن أن يسهم به علماء الاجتماع فى صياغة إطار لتنمية مجتمعات البلدان النامية (العالم الثالث)<sup>(١)</sup>.

لقد ظهر عدد من الاستراتيجيات التنموية والتي صيغت بشكل عام ووضعت فى شكل وصفات جاهزة لاجتياز الطريق من أجل القضاء على التخلف وتحقيق التنمية وقد دارت هذه الاستراتيجيات حول الإجابة على تساؤلات تتعلق بما إذا كان النمو متوازن أو غير متوازن، يتم بدفعة قوية أو يتم على نحو تدريجى، هل يعتمد على الصناعة أم الزراعة؟ هل يتعين الاهتمام بالصناعات الاستهلاكية أم الصناعات الانتاجية، أى تكتيك يستخدم كأساس فنى للانتاج؟ أهو التكتيك المكثف لعنصر رأس المال أم التكتيك المكثف لعنصر العمل؟ وهل يتم التصنيع على أساس حاجة السوق المحلى، أم على أساس الإحلال محل الواردات أم على أساس الانتاج من أجل التصدير؟<sup>(٢)</sup>.

وتتمثل الاجابة على هذه التساؤلات فى الوقوف على أهم الاستراتيجيات التنموية التى طبقت فى دول العالم النامى والتي تم استعارتها من الدول المتقدمة سواء نبعت هذه الاستراتيجيات من الفكر الرأسمالى أو الاشتراكى لنرى فى النهاية كيف كان لها الأثر على مسارات التنمية فى المجتمعات النامية.

ويمكن القول أن مفهوم استراتيجية التنمية يعد من أبرز المفاهيم المطروحة اليوم فى إطار المناقشات الدائرة حول التنمية والتخلف، ويقصد بها الطريق المؤدى إلى تحقيق ارتفاع مستوى المعيشة للجموع البشرية فى العالم الثالث التى تعانى من التخلف. كما ظهر تعريف آخر لها حيث يقصد بها "مجموعة الأهداف الكلية طويلة الأجل والتي يعتقد أنها تشكل إذا ما تحققت تطوراً حضارياً عميقاً وشاملاً للمجتمع مصحوباً بالوسائل الأساسية التى تضمن تحقيق هذه الأهداف".<sup>(٣)</sup>

اتبع الباحث في دراسته هذه المنهج الوصفي الذي يهدف الى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة او موقف معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيراً كافياً .<sup>(٤)</sup> معتمداً في ذلك على الادبيات التي تناولت مشكلة الدراسة ، مع محاولة توضيح وجهات النظر المختلفة ، بهدف الوصول الى تحليل علمي نظري لهذه المشكلة .

وتكتسب هذه الدراسة اهميتها من خلال تركيزها على استراتيجيات التنمية ونفدها؛ إذ يعتبر هذا الموضوع من المواضيع الجديدة التي ما زال البحث حولها يحتاج إلى المزيد من الدراسات .

**وسوف تتناول هذه الورقة المحاور التالية :**

أولاً: مفهوم التنمية.

ثانياً: استراتيجيات التنمية

١. استراتيجية التنمية من المنظور الاقتصادي البحث.

٢. استراتيجية التصنيع.

٣. استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية.

٤. استراتيجية الاعتماد على الذات.

٥. استراتيجية التنمية المستدامة.

ثالثاً : توجه جديد في استراتيجية للتنمية.

**أولاً: مفهوم التنمية Development**

فرضت التنمية نفسها على الفكر العالمي اعتباراً من النصف الثاني من القرن العشرين، نتيجة لما أصاب المجتمع العالمي عقب الحرب العالمية الثانية من تغيرات عميقة كان أهمها تزايد حركات الاستقلال الوطني وتزايد حركة المد الاشتراكي، ومن هنا بدأت قضايا التخطيط القومي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والريفية والحضرية، تطرح على مستوى واسع أمام دوائر الفكر الاجتماعي بوجه عام والفكر السوسيولوجي بوجه خاص، الأمر الذي دفع الكثير من الهيئات العالمية وعلماء العلوم الاجتماعية والاقتصادية إلى محاولة تطوير بعض الأطر التصورية أو التعريفات المحددة<sup>(٥)</sup>.

غير أنه مع نهاية القرن العشرين حدثت مجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية، أثرت على عمليات التنمية في العالم عامة، وساهمت تلك التغيرات في مجملها في ظهور نظام عالمي تحتل فيه مجموعة قليلة من الدول مقعد القيادة، وتمارس مختلف أشكال السيطرة والهيمنة على العالم في ظل ما اصطلح على تسميته العولمة Globaliaztion<sup>(٦)</sup>.

وبشكل عام، فإنه على الرغم من تنوع وتعدد مفاهيم التنمية، فإنه يمكن التمييز بين ثلاثة معان يتم استخدامها للإشارة لمفهوم التنمية وهي<sup>(٧)</sup>:

- ١- التنمية باعتبارها تصف أو تقيس الحالة الفعلية للمجتمع المرغوب الوصول إليه.
- ٢- التنمية باعتبارها عملية تاريخية للتغيير الاجتماعي، حيث تنتقل المجتمعات من حالة معينة إلى أخرى عبر فترات زمنية ممتدة.
- ٣- التنمية باعتبارها تعبر عن مجموعة من الجهود المخططة للتحسين تقوم بها هيئات متعددة.

ومهما يكن تعدد المعانى التى يتضمنها مفهوم التنمية، فإن أى تحديد لمفهوم التنمية يجب أن يأخذ فى اعتباره عدة اعتبارات ضرورية وهى كما يلى<sup>(٨)</sup>:

- أ- الظروف والأحوال التاريخية التى ساهمت فى تكوين البناء الكلى للمجتمع موضوع التنمية.
- ب- الحالة الراهنة للمجتمع موضوع التنمية والتى تفرض أولويات معينة فى برامج التنمية.
- ج- أسلوب التنمية، فقد يكون "تطورياً" أو "ثورياً".
- د- طبيعة وشكل العلاقات الدولية بين البلد موضوع التنمية والبلدان الأخرى.

وفى هذا السياق يشير تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية إلى أنها تعنى "مجموعة الوسائل والطرق التى تستخدم بقصد توجيه جهود الأهالى مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها، لتشارك إيجابياً فى الحياة القومية، وتسهم فى تقدم البلاد"<sup>(٩)</sup>.

ويتضح من هذا التعريف أن التنمية تعتمد بالدرجة الأولى على عنصر إشراك الأهالى فى كل الجهود وخطوات التنمية و تقديم الخدمات الفنية والاقتصادية التى توجه

لارتفاع بمستوى المعيشة فى المجتمع، سواء أكان ذلك من جانب الحكومة، أو من جانب الهيئات الدولية والأهلية بهدف دعم هذه الجهود لى تبلغ غاياتها.

ويمكن القول أن التنمية ما هى إلا تغيير اجتماعى يقصد به الانتقال بالمجتمع من الحال الذى عليه فعلاً إلى الحال الذى ينبغى أن يكون عليه أصلاً<sup>(١٠)</sup> وتعنى التنمية بذلك المعنى تطوراً حيث انتقالها بالمجتمع من طور إلى آخر لا يمكن أن نعود به من طور إلى طور ويمكن أن نقف على بعض التعريفات لأشكال التنمية التى أخذت تنتشر فى كتابات المفكرين التنمويين حديثاً ويمكن أن نميز منها ما يلى:

التنمية كما يرى "محمد الجوهري" عبارة عن عملية تغير ثقافى موجه تحدث فى إطار اجتماعى معين، وترتبط بزيادة أعداد المشاركين من أبناء المجتمع، كما تنطوى التنمية كذلك على توسيع حاسم فى كل مجالات القدرات الإنسانية، الروحية والفكرية، والتكنولوجية،<sup>١١</sup> والاقتصادية، والمادية، والمجالات الاجتماعية بمعنى تنشيط أعداد متزايد من البشر باستمرار للمشاركة فى العلاقات الاجتماعية لتحقيق أهداف متجددة، وأداء وظائف مستحدثة، والمشاركة الإيجابية الفعالة فى المشاورات وعمليات اتخاذ القرار الخاص بتحديد أهداف التنمية، وكذلك المشاركة فى الانتفاع بثمرات الإجراءات التنموية<sup>(١٢)</sup>.

كما تعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية بموجبها تستخدم دولة نامية مواردها المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادى يؤدي إلى زيادة مطردة فى دخلها القومى وفى نصيب الفرد من السلع والخدمات وتتطلب التنمية التغلب تدريجياً على المعوقات وتوفير رؤوس الأموال والخبرة الفنية والتكنولوجية<sup>(١٣)</sup>.

إن الواقع الحالى يشير إلى تخلف القاعدة الإنتاجية فى معظم البلدان النامية، ويشير إلى اتجاه تزايد ضعفها وعجزها عن تلبية احتياجات المجتمع، وأنه لولا الأثر المباشر وغير المباشر لوجود النفط والموارد الطبيعية الناضبة الأخرى فى الوطن العربى، واستمرار تصديرها إلى الخارج واستخدام عائداتها من أجل تحويل الاستهلاك الجارى لكان قد تبين لنا مدى ضعف القاعدة الإنتاجية فى كافة الدول العربية حيث تحطمت القاعدة الإنتاجية التقليدية ولم تستبدل بعد بغيرها<sup>(١٣)</sup>.

أما التنمية الاجتماعية فهى وإن كانت مرتبطة بالعنصر الإنسانى والخدمات المتنوعة المقدمة إليه (تعليم – صحة – إسكان – خدمات ضمانية وتأهيلية وأسرية) ومن الأهمية التركيز على كل ما يعوق فى إجراء وإدخال هذه الخدمات حتى تحقيق هذه الخدمات

الهدف من إنشائها مع الاهتمام بمشاركة الأفراد وأصحاب المصلحة الحقيقية من هذه الخدمات فى التفكير والإعداد لها وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها ؛ أى أن التنمية الاجتماعية ليست مجرد تقديم الخدمات المتنوعة للأفراد بل يجب أن تشمل عنصرين أساسيين<sup>(١٤)</sup>:

الأول: تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التى لم تساير ظروف العصر.

الثانى: إقامة بناء اجتماعى تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة ويسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات<sup>(١٥)</sup>.

هذا الوضع جعلنا ن فكر جديا في الانتقال من مرحلة التعمير والتحديث بالنفط إلى مرحلة التنمية بالإنسان. هذه التنمية التى يجب أن تكون عمادها مبدأ الاعتماد على النفس والمشاركة وتلبية الحاجات الأساسية<sup>(١٦)</sup>. ورفاهية الجماعة، ذلك لأن التنمية لا يمكن إلا أن تكون جهداً نابعاً من الداخل وبارادة صادقة وتتضافر على الاضطلاع به جميع القوى الحيوية فى المجتمع ومن ثم فإنه ينبغى أن توحد بين جميع أبعاد الحياة وجميع طاقات المجتمع الذى يتعين على كل فرد وكل فئة مهنية وكل فئة اجتماعية فيه المشاركة فى المجهود العام واقتسام ثماره.

وقد برز مع نهاية الثمانينات تيار تنموى يدعو إلى أن تكون التنمية منسجمة مع البيئة والاعتبارات البيئية، فقد أهملت أدبيات التنمية التقليدية البيئة وتعاملت معها كمجرد وسيلة لتحقيق التنمية، كذلك كانت هذه الأدبيات تنظر إلى التنمية نظرة اقتصادية وأحياناً سياسية واجتماعية وثقافية، لكنها لم تنظر إلى التنمية نظرة بيئية وطبيعية<sup>(١٧)</sup>.

وهكذا ظهر مفهوم التنمية المستدامة الذى يعنى الحفاظ على البيئة ووقف تدهورها واختلال عناصرها، وكذلك الحفاظ على العلاقة المتوازنة بين الأجيال، حيث تستطيع التنمية الاستجابة للحاجات الحاضرة دون التضحية بقدرة الأجيال القادمة على الاستجابة لاحتياجاتها<sup>(١٨)</sup>.

واستعملت مفاهيم ومصطلحات متعددة للتنمية من ضمنها التنمية البشرية التى يجب ان تعتبر البشر محور اهتمامها، وعرفتها الامم المتحدة في تقريرها الصادر عام ١٩٩٠ بأنها عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها. (19)

ويلاحظ في هذا الصدد ان التنمية البشرية لها جانبان هما :

أ- جانب تكوين القدرات، وذلك من خلال الاستثمار في التعليم والصحة والتغذية والتدريب .

ب- جانب الاستفادة : أي استخدام القدرات البشرية في زيادة الانتاج ، والتمتع بالفراغ ، والمشاركة في الشؤون الاجتماعية والثقافية والسياسية .

ومن ثم فان الانسان هو محور عملية التنمية وهو وسيلتها وغايتها وهدفها ، وهناك من عرف التنمية البشرية بانها هي توجه انمائي يهدف الى توفير فرص حياتية افضل للناس يعمل على تحقيق ثلاثة اهداف رئيسية هي (20) :

أ- حياة اطول واكثر صحة .

ب- تمتع الفرد بالمعرفة المتجددة .

ج- اتاحة مستويات معيشية مرتفعة .

ولا يمكن ان يتحقق ذلك كله الا في اطار المناخ العام للتنمية البشرية والذي يتضمن الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والابداعية ، والاحترام المتبادل ، والامتنال لمبادئ حقوق الانسان ، وتتوجه التنمية البشرية الى الارتقاء بانسانية وأدمية الانسان وجعله مسؤولاً عن مقدراته وشؤونه ، وهو غاية التنمية ووسيلتها في آن واحد .

وعليه فإن التنمية الملائمة لدول العالم الثالث في ظل الظروف الدولية المتغيرة سواء أكانت تنمية اقتصادية ، أم تنمية اجتماعية أم تنمية مستدامة أم تنمية بشرية يجب أن تتوافر فيها عدة عناصر من أهمها:

- ١- أن تكون ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية وبشرية .
- ٢- أن تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية والاجتماعية للأفراد.
- ٣- أن تقوم على أساس المساواة والمشاركة الكاملة لكل أفراد المجتمع.
- ٤- أن تكون تنمية معتمدة على الذات.
- ٥- وجود ارادة سياسية داعمة لبراج التنمية .

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن أية دولة، نامية لا تستطيع بمفردها أن تحقق تنمية إلا من خلال البحث عن أسلوب للتعاون والتكامل مع غيرها من الدول . بعيداً عن الخلافات السياسية، بحيث تكون هذه العلاقات محكومة بالمصالح الاقتصادية ضمن شروط وخصائص كل دولة، وبما يضمن مزايا متكافئة لجميع الوحدات الداخلة في إطار هذا التعاون.

وتحتاج التنمية عامة إلى إيجاد نوع من التوازن والتكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبشرية حتى لا تحدث الفجوة "التخلف" بينها لتخرج الخطط التنموية

متكاملة فى وظيفتها متوازنة فى أهدافها ومتفاعلة نحو هدف مشترك. إضافة إلى استراتيجية مناسبة وتخطيط "ملائم".

## ثانياً: استراتيجيات التنمية

### ١. استراتيجية التنمية من المنظور الاقتصادى :

تنبه العلماء الاقتصاديون فى أعقاب الحرب الكونية الثانية ، وبعد حصول معظم الدول النامية على استقلالها إلى ضرورة تبنى استراتيجيات التنمية الاقتصادية، وربما يرجع ذلك إلى أن الغالبية العظمى من العلماء نظروا إلى التنمية باعتبارها عملية اقتصادية و من أبرز تلك النظريات التى أشارت إلى التنمية من منظور اقتصادى النظرية الكلاسيكية و من أهم أقطابها آدم سميث Smith وريكاردو Ricardo ومالتس Maltus وتركز هذه النظرية على رأس المال والسكان كعناصر اقتصادية تؤدي إلى التنمية الاقتصادية كما أن هناك النظريات النيوكلاسيكية Neo-Classical Theory التى أضافت الاستثمارات الخارجية، كما أضافت النظرية الكنزوية Keynesian عنصراً جديداً له أهميته فى إحداث التنمية الاقتصادية، وهو الطلب الفعال ويعنى أنه إذا توافرت لدى أفراد المجتمع قوة شرائية تسمح لهم بشراء السلع الاستهلاكية فإن ذلك ينعكس على الزيادة فى إنتاج السلع الاستثمارية. ويؤدى هذا إلى زيادة حجم النشاط الانتاجى الكلى، وينعكس ذلك على زيادة حجم التوظيف فى المجتمع<sup>(21)</sup>.

ويعتبر النموذج الذى قدمه هارولد "لامار" Ladmar من أكثر نماذج النمو الاقتصادى قوة، وهو امتداد للتحليل الذى قدمه كينز، وينظر هذا النموذج إلى رأس المال باعتباره عاملاً أساسياً للإنتاج. ويعتمد النمو على جانبين يقاس على أساسهما نسبة الدخل من الاستثمارات إلى الدخل القومى وحساب إنتاجية رأس المال، وجدير بالذكر أنه ينبغى زيادة هذين الجانبين للوصول إلى أعلى نمو مع تحقيق مستوى معين من الادخار<sup>(22)</sup>.

وتعد نظرية روستو Rostow من أشهر نظريات النمو الاقتصادى الذى قدمها عام ١٩٦٠، حيث أكد على أن النمو الاقتصادى لا يتوقف فقط على مستوى الاستثمار، وإنما يتوقف بدرجة أكبر على مكوناته الداخلية والعلاقة بين قطاعاته المختلفة ولقد أشار إلى هذه الفكرة عند توضيحه لكيفية الانتقال من مرحلة إلى أخرى من مراحل النمو الاقتصادى.



ولقد قسم روستو مراحل النمو الاقتصادي في خمس مراحل أساسية هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للإطلاق، مرحلة الاتجاه نحو النضج، مرحلة الاستهلاك الوفير، كما نظر إلى التطور الاقتصادي باعتباره تفاعلاً بين القوى الاقتصادية وقوى اجتماعية وسياسية تمر بها جميع المجتمعات النامية والمتقدمة<sup>(٢٣)</sup>.

إلا أن هذا الرأي ينطوي على مغالطة كبيرة؛ حيث إنه لا يمكن تقليص التنمية لتصبح مقصورة على النمو بمعناه الكمي، ورغم أن النمو الكمي له أهميته إلا أنه غير كاف للتنمية لأنه لا يشمل على العمليات الاجتماعية التي لا يمكن تفسيرها من خلال مراحل صارمة من مراحل النمو كما ذهب روستو<sup>(٢٤)</sup>.

مما سبق ذكره يتضح لنا أن النمو الاقتصادي يمكنه أن يحدث بطريقتين:

- الأولى من خلال الزيادة في عوامل الإنتاج مثل رأس المال، الطاقة، الموارد الأخرى.

- والثانية من خلال الزيادة في إنتاجية الموارد كنتيجة للتقدم التقني.

وإذا كان هناك ثمة اتفاق على أن تلك الاستراتيجية قد ركزت على التعجيل بالنمو عن طريق زيادة إجمالي الناتج القومي، فإن هذا ليس معناه حدوث تنمية فلا بد أن تستتبع هذه الزيادة زيادة في متوسط دخل الفرد، فقد يحدث أن يزيد الدخل القومي ويزيد عدد السكان بنفس النسبة وفي هذه الحالة لا يطرأ أي تغيير على متوسط دخل الفرد، إلى جانب أن زيادة متوسط دخل الفرد يجب أن تكون مستمرة، ومن ثم فإن مجرد الزيادة الطارئة في دخل الفرد لا تدل على حدوث تنمية.

وهكذا تغفل استراتيجية النمو الاقتصادي توجيه مزيد من الاهتمام نحو بنية هذا النمو ونوعيته لضمان توجيهه إلى دعم التنمية البشرية والحد من الفقر وحماية البيئة وكفالة الاستدامة. ويرجع هذا إلى أن مجرد تركيز استراتيجية النمو على زيادة الناتج الإجمالي قد لا يؤدي إلى زيادة فرص العمل لمئات الملايين من البشر في دول العالم الثالث، هذا بالإضافة إلى أن معظم ثمار النمو الاقتصادي تعود إلى الأغنياء تاركة الفقراء يكافحون ويعانون من العجز عن مقابلة حاجاتهم.

وقد ظهر هذا واضحاً في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٥ حيث زاد الناتج القومي الإجمالي العالمي بنسبة ٤٠% ومع ذلك فقد زاد عدد الفقراء بنسبة ١٧% وفي الوقت الذي شهد فيه حوالي ٢٠٠ مليون نسمة انخفاضاً في دخولهم أثناء الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٠

وشهد أكثر من بليون نسمة ذلك في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٣<sup>(٢٥)</sup>، والجدول التالي النمو السنوي لنصيب الفرد بين عام ١٩٦٠-١٩٩٣

جدول رقم (١)

يبين النمو السنوي لنصيب الفرد من الدخل الحقيقي حسب المنطقة من عام ١٩٦٠ - ١٩٩٣.

المنطقة	١٩٧٠ - ٦٠	١٩٧٠ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٩٠	١٩٩٠ - ١٩٩٣
العالم	٢,٦	٢,٨	٣,٠٠	٢,٤
الدول الصناعية	٤,٦	٢,٩	١,٩	٣,١-
منظمة التعاون والتنمية	٤,٣	٢,٦	٢,٠٠	١,٠
شرق أوروبا	٥,٢	٥,٢	١,٣	٧,٥-
البلدان النامية	٢,٠٠	٢,٨	٣,٥	٤,٣
الدول العربية	٢,٠٠	٣,٦	٠,٨-	١,٣-
شرق آسيا	٢,٠٠	٤,٣	٧,٢	١,٦
أمريكا اللاتينية	٢,٩	٣,٧	٠,٧-	١,٠
جنوب آسيا	١,٨	٠,٧	٣,٣	١,٢
جنوب شرق آسيا	٢,١	٤,١	٢,٨	٤,١
أفريقيا	١,٤	٠,٩	١,٠٠-	١,٢-
أقل البلدان نمواً	٠,٨١	٠,١-	٠,١-	١,٠٠-

المصدر: تقرير البنك الدولي، التنمية البشرية ١٩٩٦. ص ١٤.

يتضح لنا من الجدول رقم (١) نجاح شرق آسيا في تحقيق نمو سريع في نصيب الفرد خلال الثمانينات، في الوقت الذي واصلت فيه بلدان شرق أوروبا تحقيق نمو بطيء خلال الثمانينات، ولكنها عانت بعد ذلك من انخفاض حاد في نصيب الفرد من الدخل في الثمانينات تحت تأثير انخفاض أسعار النفط والنكسات الأخرى التي حدثت في الاقتصاد القومي.

مما سبق يمكننا القول أن اتباع هذه الاستراتيجية معناه تبديد الجيل الحالي للموارد التي تحتاج إليها الأجيال المقبلة، فالنمو الاقتصادي الذي لا يضع أي ضوابط على استخدام الموارد يؤدي إلى استنزافها وتدمير التنوع البيولوجي وتلوث الانهار وتدمير الغابات ويرجع

هذا إلى زيادة الطلب على الموارد وعدم كفاية اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على الموارد في بلدان العالم الثالث<sup>(٢٦)</sup> كما انه ليس هناك أدنى شك في أن عدم إدراك مخطى استراتيجيات التنمية إلى ما تنطوى عليه هذه الاستراتيجية من أضرار ربما يرجع إلى عدم مراجعتها والوعى بآثارها السلبية.

## ٢: استراتيجية التصنيع:

اتجهت معظم استراتيجيات التنمية المبكرة إلى التركيز على التصنيع اعتقاداً بأن مشكلات التخلف يمكن تجاوزها أوتوماتيكياً من خلال محاكاة استراتيجيات التصنيع المطبقة في العالم المتقدم، ومن هذا المنطلق سعت حكومات بلدان العالم الثالث نحو تطبيق هذه الاستراتيجية رغبة منها في توسيع قاعدتها الانتاجية والتنموية وتلبية حاجاتها المتزايدة، هذا بالإضافة إلى اهتمامها بتوفير النقد الأجنبي وذلك من خلال انتاج السلع محلياً بدلاً من استيرادها، هذا إلى جانب أن التصنيع يمكنه أن يخفف من حدة البطالة وذلك من خلال إيجاد فرص عمل تستوعب الزيادة الهائلة في أعداد السكان<sup>(٢٧)</sup>.

ولقد تعرضت هذه الدول لمشكلات خطيرة ويرجع ذلك إلى أن الصناعة لم تسهم في تحقيق نتائج إيجابية تنعكس على الواقع الاقتصادي للمجتمع من الداخل، كما أنها لم تسهم في تطوير الانتاج الزراعى وأدت إلى تخلف قطاع أكبر من السكان، و ارتفاع معدل التضخم والبطالة.

ونخلص من هذا إلى القول بأهمية شمولية خطة التنمية لأبعاد المجتمع المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ إذ أن التخلف فى أى قطاع من القطاعات سوف يسهم فى تخلف مصاحب فى القطاعات الأخرى على المستويين القريب أو البعيد<sup>(٢٨)</sup>.

وقد واجهت بلدان العالم الثالث (النامى) التى اخذت باستراتيجية التصنيع من أجل التصدير عقبات كثيرة من قبل الدول المتقدمة بشأن حماية عمالتها وصناعاتها المحلية، ومن ثم وضعت العديد من القيود، كالتعريفات الجمركية، وعددًا من الوسائل الأخرى لتحديد الصادرات من سلع الدول النامية<sup>(٢٩)</sup>، وعليه فإن هذه الاستراتيجية لم تسهم فى توسيع السوق المحلى إذا أصبح حجم الانتاج ونوعه ومعدلات نموه تتحدد طبقاً لاتجاهات الطلب الخارجى، كما أن فنونه الانتاجية المستخدمة مستوردة بكاملها من الخارج وفرص العمالة التى يخلقها محدودة نظراً للكثافة الرأسمالية العالية فى أدواته الانتاجية المستخدمة<sup>(٣٠)</sup>.

وخلاصة القول أن هذه الصناعات تنشأ لتلبية الاحتياجات الخارجية فهي لا يمكن أن تساهم في إنشاء صناعة متوازنة تصلح أساساً لتغيير الهيكل الاقتصادي برمته، وإنما هي تعمق علاقة التبعية للخارج، وتحد من إمكانية القيام بتطوير صناعي يرتبط بالاحتياجات الحقيقية للدولة النامية ويكون سبيلها للخروج من التخلف<sup>(٣١)</sup>.

### ٣: استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية:

ظهرت هذه الاستراتيجية كرد فعل لفشل استراتيجيات النمو في تحقيق التنمية، ومن ثم انطلقت استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية في اتجاهات مغايرة للاستراتيجيات المحافظة حيث أكدت على التوزيع بدلاً من التنمية. وربما يرجع ذلك إلى ظهور العديد من الدعاوى في أوائل السبعينيات حول أن النمو الاقتصادي لم يسهم في القضاء على الفقر في الدول النامية، بل على العكس فالدول التي أحرزت نمواً ازدادت فيها نسبة الفقر، ومن ثم ظهرت هذه الاستراتيجية التي وجهت الأنظار نحو ضرورة القضاء على الفقر بدلاً من مجرد انتظار تأثيرات النمو<sup>(٣٢)</sup>. وتنطلق استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية من المسلمات الآتية:

١- تتضاءل فرصة الشخص الفقير في الاستفادة من عوائد التنمية، ويرجع ذلك إلى فشل استراتيجية النمو في الوصول إلى هذه الفئات الفقيرة التي تنعدم فرصتها وقدرتها على الاستفادة من ثمار التنمية.

٢- وحتى في حالة إمكانية وصول دخل إضافي إلى هذه الفئات الفقيرة، فقد تعجز عن الاستفادة منه، وذلك لاستخدامه في غير موضعه، وربما يرجع ذلك لافتقادهم للقوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتمتع بها الفئات الغنية التي لديها إمكانيات الاستفادة من أي دخول إضافية لتطوير حياتهم.

٣- تعرف استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية باعتبارها استثمارات تهدف إلى زيادة إنتاجية الفقراء ورفع مستوى معيشتهم وإشباع حاجاتهم، ويتوقع أن تتحقق هذه الأهداف على المدى الطويل<sup>(٣٣)</sup>.

إن أي محاولة لاقتفاء التاريخ الفكري لهذه الاستراتيجية يجعلنا نلاحظ على الفور أن تخلف وفقر العالم النامي جعل قضية التنمية تحتل أهمية نظرية وتطبيقية في تلك البلدان، إلى

جانبا أن الدول النامية تعرضت لظروف سياسية جعلتها تتجه نحو هذه الاستراتيجية كوسيلة لتحقيق التنمية لبلدانها.

إلا أن الشيء المثير للانتباه هو أن تبني هذه الاستراتيجية جاء من خلال العديد من الوكالات العالمية، ومن أهمها منظمة العمل الدولية ILO التي أجمعت عام ١٩٦٩ وأعلنت الأسس التي تستند عليها هذه الاستراتيجية في ضرورة توفير متطلبات الحد الأدنى الضرورية للأسرة (الغذاء الكافي - المأوى، الملابس، أثاث المنزل) إلى جانب الخدمات الأساسية التي يتم توفيرها من خلال المجتمع مثل المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، النقل العام، الخدمات الصحية والتعليمية. علاوة على ضرورة مقابلة الحاجات اللامادية مثل الحرية السياسية، الأمان، المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياة الأفراد<sup>(٣٤)</sup>.

ويمكن القول أن هذه الاستراتيجية لم تتح لها الفرصة للتطبيق العملي في مجتمعات العالم الثالث؛ وربما يرجع هذا إلى ما تعترضها من صعوبات عند تطبيقها على الواقع الفعلي؛ فالقول بأن الحاجات الأساسية تشمل المأكل والملبس والمسكن أمر ينطوي على تجاهل أهمية الحاجات الأخرى كالتعليم والترفيه والصحة، كما أن الحاجة إلى المأكل والملبس والمسكن قد تنطوي على أمور متعددة ومتنوعة فالحاجة إلى المأكل تتنوع من الحاجة إلى مجرد رغيف خبز إلى الحاجة إلى العديد من أنواع المأكولات، ولا يختلف الأمر بالنسبة للحاجة إلى الملابس والمسكن، ومن ثم ينطوي الأمر في النهاية على قدر من التحكم وإلى احتمال فرض القائمين على التخطيط أولوياتهم على المجتمع ككل.

كما يبدو للوهلة الأولى أن هذه الاستراتيجية غير مرتبطة بالبيئة أو أنها ترتبط بها ارتباطاً غير وثيق، إلا أنه ينبغي التأكيد على أن ثمة تفاعل بينهما، إلى جانب أن السياسات المرتبطة بكل منهما تكمل كل منها الآخر.

ويظهر ذلك واضحاً في القصور البيئي، والتي يتمثل فيما تعانيه دول العالم الثالث من مشكلات بيئية كاستنزاف الموارد وزيادة التصحر، وتدهور التربة الناتج عن استخدام الأسمدة والمواد الكيميائية اللازمة لمكافحة الحشرات والأمراض ومدى توافر الموارد الأساسية اللازمة كالماء والأرض، والطاقة. ومن أهم هذه المشكلات التلوث، إن هذه المشكلات تعوق تطبيق هذه الاستراتيجية التنموية التي تهدف إلى إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية<sup>(٣٥)</sup>.

والسؤال الذى يمكن طرحه فى هذا المقام كيف يمكننا صياغة استراتيجية تنموية موجهة لإشباع الحاجات الأساسية وسط بيئة مستنزفة؟ وتتمثل الإجابة على هذا التساؤل فى القول بأن نقطة البدء لأى استراتيجية تنموية موجهة لإشباع الحاجات الأساسية للأفراد تبدأ بتحديد الحاجات الأساسية للأفراد فى ضوء نمط الاستهلاك القائم ، والتميز بين ما يمس غالبية السكان وبين ما يمس قطاعاً محدداً، كما أن تحديد ذلك يتم فى ضوء تطوير مستوى الدخل القومى وما يتعين أن يكون عليه هيكل توزيعه ، إلى جانب حصر شامل لجميع موارد المجتمع التى تستخدم أو يمكن أن تستخدم فى العملية الإنتاجية، بحيث يتم تحديد الحاجات الأساسية التى يراد إشباعها فى ضوء الطاقات الإنتاجية التى يمكن إقامتها على أساس هذه الموارد<sup>(٣٦)</sup>.

ووفقاً لهذا التصور ينبغى أن يكون الهدف من مناقشة استراتيجية الحاجات الأساسية هو التركيز على إعادة تخصيص الموارد بعيداً عن الإسراف من جانب الأقلية وفى اتجاه إفادة الأغلبية الفقيرة بطريقة قابلة للاستمرار ، وهو ما يشمل زيادة فرص العمل والدخول لفقرات مجتمعات العالم الثالث. ومن ثم فنحن فى حاجة إلى صياغة استراتيجية تفى بحاجات الأفراد دون إنهاك واستنزاف للبيئة ودون تهديد استمراريتها.

#### ٤ : استراتيجية الاعتماد على الذات

إن استراتيجية الاعتماد على الذات تختلف عن الاستراتيجيات السابقة فى أنها تؤكد على المساهمة الذاتية أو الاعتماد على الذات والاستخدام الأقصى للموارد المحلية والخبرة والتقنية المحلية. أنها تعتمد على المهارات المحلية المتوفرة من العاملين وتنمى مهارات جديدة ، وتستخدم رأس مال منخفض وعدد قليل من العاملين بالمقارنة مع أنواع الصناعة المتوفرة ، وهى تستخدم مواد وموارد محلية وكذلك أدوات محلية وتقنية ومنتجات رأسمالية محلية.

هذه الاستراتيجية لا يجب أن تقارن بالسياسة المغلقة أو المنعزلة، حيث أن تبادل السلع والخدمات دولياً يستمر كعامل مهم فى عملية التنمية فى العالم الثالث<sup>(٣٧)</sup>.

إن ميزات هذه الاستراتيجية هى أن الدولة التى تطبقها تستطيع بناء منتجاتها الرأسمالية وتبدأ التصنيع دون اعتمادها على دول أخرى لفرض تلبية متطلبات التصنيع

المتوفرة محلياً وهي (مواد خام، أسمال، أيدي عاملة والتقنية) ، وهي سوف تدخر العملة الأجنبية الضرورية للاستيراد.

وهنا يثار تساؤل مؤداه ما الأسس التي تركز عليها استراتيجية الاعتماد على الذات؟ ويمكن الإجابة على هذا التساؤل من خلال الوقوف على المحاولة التي قدمها "براين" O'Brien لأسس استراتيجية الاعتماد على الذات والتي حددها فيما يلي:

- تتجه هذه الاستراتيجية نحو إشباع الحاجات الأساسية للغالبية العظمى من الأفراد، وهي الحاجات المتعلقة بالغذاء والسكن والملبس والتعليم.
- تسعى استراتيجية الاعتماد على الذات نحو تدعيم المشاركة الشعبية.
- الاستفادة من الموارد المحلية لكل دولة، مع الوضع في الاعتبار الظروف الداخلية الخاصة بكل دولة على حدة.
- إثارة الوعي لدى الأفراد والدافع نحو الانجاز.
- الاهتمام بتحقيق توازن ايكولوجي والحفاظ على الموارد من الاستنزاف.
- إعطاء الأولوية لعلاقات الجوار من أجل تحقيق أساس للتعاون بين الدول من خلال تشجيع إقامة أسواق اقليمية داخل الدول النامية<sup>(٣٨)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن استراتيجية الاعتماد على الذات وهي تسعى لتحقيق هذه الأهداف تهتم بضرورة تعبئة الأفراد ومشاركتهم في عملية التنمية ومن ثم تعتبر المشاركة سمة مميزة لهذه الاستراتيجية.

وعلى الرغم من إيجابيات استراتيجية الاعتماد على الذات والتي تناولتها معظم ادبيات التنمية باعتبارها توجه داخلي للتنمية، فإن نجاحها في أي بلد من بلدان العالم الثالث (النامي) يعتمد على طبيعة البناء الاقتصادي والمساحة الجغرافية وعدد السكان، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية الموجودة، ومن الملاحظ أن الموارد البشرية والمادية التي تملكها بعض دول العالم لا تمكنها من تحقيق تنمية مستقلة، فإذا كانت دولة مثل الصين والهند لديها القدرة على تحقيق الاعتماد على الذات، فإن هناك دولاً لا يمكنها أن تحقق نفس الدرجة من الاعتماد الذاتي مثل ليبيا والجزائر ، فهي تتطلع لكل من رأس المال والتكنولوجيا والموارد الطبيعية المتوفرة في دول أخرى<sup>(٣٩)</sup>.

وبالتالي أن هذا القصور فى الاستراتيجيات ذات التوجه الرأسمالى قد يدفعنا إلى القول بأن المشروع الخاص ، والبحث عن الربح وراء معظم المشكلات التى تعانى منها المجتمعات النامية سواء اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية أم سياسية أم بيئية.

هذا وبحثاً عن مخرج للمجتمعات النامية فقد آن الأوان أن يقوم العلماء بمراجعة هذه الاستراتيجيات وبحث مدى فعاليتها فى تحقيق التنمية، وخاصة أن الواقع المتغير فرض فى الوقت الحالى دافعاً إلى حركة تغيير فى الأطر الفكرية التى ظلت جامدة ومسيطرة لفترات طويلة، كما أن ما حدث من تغييرات واسعة النطاق فى الاتحاد السوفيتى وغيره من الدول الاشتراكية يمثل مؤشراً على حدوث تغيير عالمى على مستوى القطبين الرأسمالى والاشتراكى، وليس هناك شك فى أن هذه التغييرات لها انعكاساتها على المجتمعات النامية التى ما زالت تعانى من مظاهر عديدة للتخلف<sup>(٤٠)</sup>.

#### ٥: استراتيجية التنمية المستدامة:

دعت هذه الاستراتيجية إلى مبادئ: زيادة كفاءة إدارة البنية الأساسية لتكون أكثر استجابة للمنتفعين بها، وملئمة للبيئة، وزيادة كفاءة استخدام الاستثمارات ومواجهة انخفاض كفاءة الإدارة، والحد من تبديد الاستثمارات الموجهة لشبكات البنية الأساسية (وتشمل النقل والقوى الكهربائية والمياه والصرف الصحى والاتصالات السلكية واللاسلكية والرى وجمع النفايات، وإمداد المنازل بالغاز، وإنشاء الطرق والسدود وشبكات الرى، وبناء قاعدة للتنمية الاقتصادية تسهم فى تخفيف من حدة الفقر واستدامة البيئة ومواجهة هدر الأصول الاقتصادية للدول النامية، وإدارة مشروعات الخدمات العامة على أسس اقتصادية<sup>(٤١)</sup>.

هذا ويمثل تحقيق التنمية المستدامة أعظم تحدياً يواجه المجتمعات النامية وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم فى السنوات الماضية إلا أنه ما زال هناك أكثر من مليار نسمة يعيشون فى فقر حاد ويعانون معاناة هائلة من القصور فى الحصول على الموارد. ومن هنا تعتبر المهمة الأساسية لاستراتيجية التنمية المستدامة هى تهيئة الفرص التى تتيح للملايين من الفقراء استغلال إمكاناتهم والحياة فى ظل مستوى معيشى معقول<sup>(٤٢)</sup>.

ولقد أثر هذا تأثيراً عميقاً على الأسس الاقتصادية والاجتماعية التى يقوم عليها المجتمع، مما أسهم فى زيادة الأمراض والجرائم، وتمثل هذه الجوانب السلبية تحدياً ضخماً، ومن ثم يجب أخذ هذه الأخطاء فى الاعتبار عند وضع أية استراتيجية بديلة<sup>(٤٣)</sup>.



وخلال السنوات الماضية تزايد القلق بشأن ما إذا كانت البيئة ستحد من التنمية، أو ما إذا كانت التنمية ستسبب دمار بيئي خطير يؤثر بدوره على نوعية الحياة لهذا الجيل والأجيال المقبلة. فقد أدت ظروف البلدان النامية إلى استنفاد مواردها الطبيعية بمعدلات غير مقبولة وذلك لعدم وجود أية بدائل لمواجهة النمو السكاني<sup>(٤٤)</sup>. في الوقت الذي يشهد فيه العالم إخفاقاً متزايداً بقضايا التنمية وماسوف يترتب من خسائر بيئية نتيجة للإنبعاث الحراري مثلاً.

غير أن هذا الموقف يتطلب وضع استراتيجيات بديلة للتنمية وتحديد أهدافها. ووضع المبادئ الأساسية التي لا غنى عنها للحد من الفقر واللامساواة والحفاظ على البيئة ويمكن حصر أبعاد تلك الاستراتيجية فيما يلي:

- أ- البعد البيئي (السكان، التكنولوجيا).
- ب- البعد الاقتصادي: المعالجة الاقتصادية للعمليات البيئية من منظور أكثر اتساعاً يضم كل الاقتصاد والأيكولوجيا.
- ج- البعد السياسي: أن لا يعترض النظام السياسي بأن تكون التنمية مستدامة ، أي وجود الإرادة الساسية بأن تكون التنمية مستدامة .
- د- البعد الاجتماعي: العوامل والأبعاد الاجتماعية التي من شأنها دعم التنمية المستدامة دون الإضرار بالبيئة.

وينبغي أن نؤكد على حقيقة أساسية وهي أن استراتيجيات التنمية المستدامة تعنى تحقيق تنمية مستقلة تنفق وأوضاع البلدان النامية وسياساتها، وتراعى الخصوصية التاريخية لكل مجتمع من مجتمعات العالم النامي.

إن وضع استراتيجيات ورؤيا مستقبلية للتنمية المستدامة في المجتمعات النامية لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية يستدعي معرفة وفهما عميقين للحالة الراهنة في تلك المجتمعات ومقدار و اتجاهات التغيرات التي طرأت عليها في ضوء الضغوط الناتجة عن العمليات التنموية المختلفة والقوى المحركة لها ، وما تحدثه هذه الضغوط من تأثيرات على صحة الانسان والموارد الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية .

### ثالثاً : توجه جديد في استراتيجيات التنمية

لا تعنى فكرة استراتيجية فى التنمية اقتراح نموذج مثالى، وأن إشكالية الطرح السائغ أنه نبنى الاستراتيجية على مقاييس نمو وتجاهل دور الاقتصاد العالمى والتبعية المتزايدة والتركيز على الجانب الفنى فى التنمية على حساب العوامل السياسية والاجتماعية ، كذلك على استراتيجية التنمية الشاملة أن تنطلق وتقوم على الإنسان كأداة وهدف أى أن تأتى عناصر رأس المال والتكنولوجيا فى مرتبة تالية من الاهتمام إن كان لابد من الفصل والتفصيل<sup>(٤٥)</sup>.

إن الانبهار بأى نموذج تنموى سواء أكان النموذج الرأسمالى الغربى الأمريكى أو الأوروبى، أو النموذج الاشتراكى على النمط السوفيتى يمكن اعتباره فقدان رؤية أو امتداداً للتبعية بثوب جديد. هذا يعنى أن تقوم الاستراتيجية على معطيات الوقائع الاجتماعية – الاقتصادية – الثقافية – السياسية وعلى التطور التاريخى المنفرد لهذا المجتمع ، وهما واقع وتطور غير متكررين مثل بصمات اليد للأفراد رغم تشابه الملامح العامة ، واشتراك دول العالم الثالث فى التخلف وآثار الاستعمار والتبعية ، ولكن يبقى اختيار طريق التنمية مشروط بظروف وواقع وتاريخ كل مجتمع . لذلك فالقضية ليست بهذه الميكانيكية التى يطرحها الكثيرون للاختيار بين الرأسمالية أو الاشتراكية ولكن عملية التنمية قضية معقدة ومركبة يحدد مسارها على الصعيد الأولى التعرف الواقعى والعلمى على أساس رؤى ومبادئ مستقلة دون أحكام مسبقة أو انقياد لنموذج معين<sup>(٤٦)</sup>.

#### \* مبادئ الاستراتيجية التنموية :

هناك مبادئ عامة اثبت التاريخ والتجربة ضرورتها للتنمية وكذلك وجود مشكلات وعقبات تحتاج لبدائل تكون بمثابة دوافع للتنمية، وسوف نتناول بإيجاز بعض المبادئ والعقبات والإنجازات المطلوبة لأى استراتيجية تنموية.

#### أ - مبدأ الاعتماد على النفس

يعتبر الاعتماد على الذات محوراً تلتقى فيه قضايا عديدة ؛ فالاعتماد على الذات لا يعنى فقط استنهاض القدرات الذاتية البشرية ، واستغلال الموارد الطبيعية المحلية ، والتقليل من المعونات والمساعدات الأجنبية أو نقل التكنولوجيا الملائمة ، أو الاكتفاء الذاتى غذائياً وسلعياً، إنما هو فى الأصل ينبثق أو يفترض فيه أن تنبثق من ايديولوجية تقوم على تجديد

الهوية الحضارية والأصالة والثقة فى النفس جماعياً ، وهى عملية تنهى سنوات الشعور بالدونية والعجز التى غرسها الاستعمار واستجاب لها العالم الثالث ، وتمت من خلال استلاب وتشويه كامل الهويات الحضارية المتميزة عن الغرب.

### ب - المشاركة

يصعب تحقيق الاعتماد على الذات دون ممارسة المشاركة فى عملية التنمية، لأن المواطن حين يحس بأنه هو صانع القرار ومنفذه فهو ملتزم بالعمل لى يجعله واقعاً.

### ج - اشباع الحاجات الأساسية

ما هى الحاجات الأساسية؟ وهل هى حاجات مادية فقط؟ وكيف يقاس مدى تلبينها أو عدمه؟ وما هى الطريقة المثلى لتحقيق ذلك الهدف؟ هذه هى الأسئلة التى تشغل الباحثين فى قضايا التنمية.

وهناك من عرف الحاجة بأنها أية ضرورة موضوعية لحفظ حياة الإنسان وتأمين رفاهيته. وتنقسم إلى حاجات مادية وتشمل كل تلك الحاجات التى يضمن إشباعها استخدام موارد بشرية أو طبيعية (أو عوامل إنتاج)، وتحدث بشكل مباشر أو غير مباشر آثاراً يمكن قياسها بالنسبة للمستهلك<sup>(٤٧)</sup>، وحاجات معنوية تركز على تأكيد ذات الفرد ، وتحقيقها دون محبطات او معوقات او خوف بسبب تمتعه وممارساته للحريات الاساسية .

### د - الاهتمام بالمجتمع الريفي :

إن من مظاهر التخلف هيمنة القطاع الزراعى على الاقتصاد المحلى ، لذلك كان على استراتيجية التنمية أن تعمل على حل مشاكل الريف والزراعة. وان تنعكس عملية التنمية الحضرية على القطاع الريفي، أى انتقال الاهتمام والتركيز على الريف وجعله بؤرة للعمل والانتاج ومراكز جذب وليس مناطق طاردة.

تهدف استراتيجية التنمية الريفية الحقيقية إلى توقف الهجرة من الريف إلى المدن بإيجاد فرص العمل فى الريف وتوزيع الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية على أنحاء المجتمع ولا مركزية السلطة وتوزيع السلطات التنفيذية والقضائية خارج المركز. باختصار جعل الريف صالح للمعيشة والاستقرار بحيث لا يجد الريفي ما يجذبه إلى المدينة.

ومن الملاحظ أن الدول النامية - بسبب التنمية المظهرية القائمة على مشروعات الهيبة وتقليد الميترولوجيات (العواصم الأوروبية) - جعلت من المدن واجهة تعرض فيها مظاهر "تقدمها" التي لا يقل عن أوروبا فى شكل مباني وعمارات وقاعات مؤتمرات ومطارات واستادات ... الخ بينما أقرب القرى من العاصمة أو المدينة يعيش مظاهر الفقر المطلق وأحياناً داخل المدينة نفسها حيث توجد أحياء "العشوائيات".

#### \* - العوامل التي تساعد على نجاح الاستراتيجية

من الممكن التعرف إلى عدد كبير من العوامل المحركة التي تتمتع بدرجات متفاوتة من القوة والفاعلية. غير أنه من الأنسب التركيز على العوامل الأولية، التي بدونها لا يتخطى الجهد الاقتصادى - القومى - القطرى - الفردى - مرحلة تحقيق النمو بالمعنى الضيق ويقصر عن ولوج مرتبة التنمية الشاملة، لأن العوامل الثانوية أو المساندة، وفيها الموارد المادية والمالية، على أهميتها، لا تستطيع أن ترقى إلى مرتبة المحددات إلا إذا أحدثت تحريكاً قوياً للمجتمع يهزه وينشط مؤسساته وقواه، وهو نادراً ما يحدث، ومن هنا يأتى اختيارنا للعوامل العشرة التالية<sup>(٤٨)</sup>.

- أ - الموقف الإيجابى من مسألة التنمية .
- ب - التوجه الإنمائى لدى القيادات القطرية. (الارادة السياسية) .
- ج - وجود مقدار مقبول من الحركية الاجتماعية.
- د - قبول المجتمع بالتبديل التكنولوجى.
- هـ - توفير النظام الاقتصادى الاجتماعى لمقدار من الحوافز اللائقة المشجعة للعاملين على مختلف مستويات مهاراتهم ومسئولياتهم.
- و - وضع الإطار المؤسسى اللازم للتخطيط.
- ز - تعبئة الموارد المتاحة وتنشيط استكشاف الموارد الاحتمالية.
- ح - توفير المشاركة السياسية والاقتصادية والحرية الثقافية.
- ط - التعاون على الصعيد القومى.
- ى - وضع خطة إنمائية قومية.

## \* - أولويات الاستراتيجية :

يستهدف وضع سلم الأولويات ترتيب على أساسه القطاعات والأنشطة المختلفة فى الاقتصاد التى ينبغى أن تتوجه الاستراتيجية لتحريكها فى مراحل مبكرة من انطلاق عملية التنمية .

وهذه الأولويات يمكن أن نتناولها على النحو التالى<sup>(٤٩)</sup>:

أ - القوى البشرية وعلى الأخص القوى العاملة .

ب - التكنولوجيا الملائمة .

ج - النهضة الريفية والزراعية .

د - التصنيع الأساسى .

هـ - المواصلات على أنواعها .

و - المؤسسات الضرورية للتخطيط والمتابعة .

فى اعتقاد الباحث أن شرارة الإنطلاق تنبعث من مصدرين، أولهما يتمثل فى إرادة السلطة السياسية، وثانيهما وجود فى الإرادة الشعبية، على أن يكون المصدران قلقين من حالة التخلف ومعنيين بالتنمية العميقة الشاملة ومتمتعين بتوجه إنمائى قوى، وبهذه الخلفية تتحرك آلية الاستراتيجية، ولكنها لا تستطيع الذهاب بعيداً فى درب التنمية ما لم يتوفر شرطان اطاريان هما قدرة الجماهير على تأمين الاستمرار بعد "إنطلاق الشرارة"، ووجود رغبة قوية بالتعاون الوثيق المتجه صوب التكامل ، فالاندماج لدى القيادات العامة والجماهير كليهما.

## الخاتمة

ان ما يطمح اليه الانسان من عملية التنمية والمشاركة في وضع استراتيجيتها هو الوصول الى مستوى مقبول من اليش والحياة الكريمة حيث ان الهدف من التنمية رفاهية الانسان وسعادته ولذلك يمكن عرض أهم القضايا والنتائج التي توصلنا لها في هذا الطرح في النقاط التالية:

١- ينبغي أن نؤكد على أن مفهوم التنمية مفهوم متعدد الأبعاد، إذ أنه يتضمن أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ولا يمكن أن نتناول أى منها بمعزل عن الآخر. فالعملية التنموية عملية شاملة تتضمن مختلف جوانب النظام المجتمعي (النظام السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي).

٢- أن فشل المنظورات المختلفة التي قدمت لمفهوم التنمية يدفعنا إلى القول إننا في حاجة إلى صياغة تعريف جديدة للتنمية يتلائم مع ظروف وواقع المجتمعات النامية وظروفها في العصر الحالي (عصر العولمة).

٣- ظهرت رؤية جديدة لمفهوم التنمية وهي التنمية المستدامة ويركز هذا المصطلح (المفهوم) على محكات أساسية لعل من أهمها: أن الدول النامية في حاجة إلى تحقيق تنمية متواصلة (مستمرة) من أجل تطوير مجتمعاتها، ولا شك أن هذا لا يمكن حدوثه من خلال استراتيجيات التنمية السائدة التي غالباً ما تكون مدمرة للبيئة، إلى جانب أن ثمة علاقة بين البيئة والتنمية، فالبيئة هي مخزون الموارد الطبيعية التي يستخدمها الأفراد لزيادة رفاهيتهم، أما التنمية فهي عملية متواصلة تهدف إلى زيادة هذه الرفاهية ويعنى هذا أن الهدف الأساسي لكل من البيئة والتنمية هي تحسين أساليب الحياة من خلال مقابلة الحاجات الإنسانية الأساسية.

٤- يمكن القول أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاستراتيجيات التي تمت بلورتها وصياغتها في المجتمعات التي هيمنت على مصائر المجتمعات النامية منذ استعمارها واستمرت حتى بعد حصول معظم هذه الدول على استقلالها السياسي، ورغم خضوع هذه الاستراتيجيات لمراجعة في مجتمعاتها الأصلية إلا أنها ما زالت

تتمتع بوجود مشروع فى البلدان النامية. ومن ثم فنحن فى حاجة اليوم إلى إعادة النظر فى هذه الاستراتيجيات وخاصة بعد فشلها فى تنمية مجتمعات العالم النامى.

٥- الاهتمام بالتنمية البشرية والتي تتضمن مشاركة الناس عن كثب فى العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تؤثر فى حياتهم ، والمهم أن تكون لدى الناس إمكانية وصول مستمرة الى صنع القرار ، والى سلطة المشاركة ، والتي تعد عنصراً جوهرياً من عناصر التنمية البشرية .

ومن هنا نحن فى حاجة الى استراتيجيات جديدة تتكيف بصورة افضل مع مشكلات المجتمع النامى ن كالفقر والجوع والبطالة والامية والتنمية غير الملائمة والتباين فى مستويات المعيشة فى هذه المجتمعات ، أى استراتيجيات تأخذ بعين الاعتبار حاجات المواطن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية مرتكزة على الاستخدام الامثل للموارد البشرية إلى أن يحين الوقت لتبنى استراتيجيات للتنمية تأخذ بالابعاد السابقة؛ فإنه ستظل العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية فى تزايد وذلك جراء اتباع الاستراتيجيات التي لم تأخذ فى حسابها ظروف المجتمعات النامية (العالم الثالث) ولم تأخذ كذلك فى حسابها الاعتبارات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والمعرفية والبيئية لتلك المجتمعات .

وفى الختام لا يسع الباحث إلا ان يقول إن على المجتمعات النامية اختيار استراتيجيات تسعى الى أن يكتسب الافرد عادات لها علاقة بالمحافظة على الموارد وخصوصا غير المتجددة ، وكذلك حسن توظيف الدخل ، وقبول الاخر ، والتعاون معه ، والتفكير فى مستقبل الأجيال القادمة .

## المراجع

- (١) Ponna Wiqnareja, New Strategy for Development, International Development Review, Vol. XVIII N. 3, 149013. PP 2 – 4.
- (٢) رمزي زكي، فكر الأزمة، دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي، القاهرة، مطبوعات مكتبة مدبولي، ١٩٨٧. ص ١٠٢.
- (٣) ج. تيمونزر وبيرتس أيمن هابت، ترجمة سمر الشيشكي، مراجعة أ. محمود ماجد عمر، من الحداثة إلى العولمة، عالم المعرفة الجزء الثاني، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ديسمبر ٢٠٠٤، ص ١٩٠.
- (٤) عبد الباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي، مكتبة هبة، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٢١٣.
- (٥) عبد الباسط عبد المعطي، عادل مختار الهوارى، علم الاجتماع والتنمية، دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧. ص ٣٢.
- (٦) خلاف خلف الشاذلي، آفاق التنمية العربية وتداعيات العولمة المعاصرة على مشارف الألفية الثالثة، شئون عربية، عدد ١٠٥، مارس ٢٠٠١، ص ٣٧.
- (٧) Thomas, Alan: Meaning and Views of Development, Allen, Tim and Thomas, Alan: Poverty and Development in the 21 century, Oxford University Press, 2000, P. 29.
- (٨) عبد الوهاب إبراهيم، معوقات التنمية في العالم الثالث، مع دراسة للحالة المصرية، رؤية من وجهة نظر علم الاجتماع، دار النهضة العربية، القاهرة ط ٢، ١٩٨٥. ص ١١٧.
- (٩) محمود الكردى، التخطيط للتنمية الاجتماعية: دراسة لتجربة التخطيط الإقليمي، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٧، ص ٧٠.
- (١٠) عبد المنعم بدر، دراسات في المجتمع العربي، مقدمة عن التغير والتنمية، عمان، الأردن، ط ١، ١٩٨٥، ص ٧٤٢.
- (١١) محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، ط ٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٤٤.
- (١٢) عبد الباسط محمد عبد المعطي، التنمية البديلة، دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٩٨٩م، ص ٢٩٢.
- (١٣) علي خليفة الكواري، نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، جريدة الخليج ١٩٨٣/٥م.
- (١٤) سميرة كامل محمد علي، أحمد مصطفى، التنمية الاجتماعية (الأطر – ونموذج المشاركة)، المكتب الجامعية الحديثة، ١٩٩٣، ص ٩.
- (١٥) صلاح العبد، موجز التحديات والتنمية في البلدان النامية، عن الكتاب السنوي، مرجع سابق، ص ٧٨ – ٧٩.
- (١٦) حيدر إبراهيم، التغير الاجتماعي والتنمية، (القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٨٢، ص ١٦٤).
- (١٧) عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، المستقبل العربي العدد ١٦٧، يناير ١٩٩٣. ص ٩٢.
- (١٨) World Commission on Environment and Development: our common Fouture, Oxford University Press, 1987 P. 43.
- (١٩) UNDP, Human Development, Rerort p. 11
- (٢٠) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار لجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص: ٤٩.
- (٢١) عادل الهوارى، من قضايا التغير والتنمية الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٧، ص ١٣٦، ص ١٣٧.
- (٢٢) Michael Roemer and Joseph Stern, Cassin Economic Development: Projects, Palicies and Strategies, London, Butteruorths, 1981, pp 3 – 4.



- (٢٣) روستو، مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان دجاني، منشورات المكتبة، بيروت، ١٩٦٠، ص ٧ - ٨.
- (٢٤) Nancy Sachs, Development and Planning, Cambridge, University Press. 1987. P 80.
- (٢٥) تقرير البنك الدولي، التنمية البشرية، ١٩٩٦، ص ١٢ - ١٤.
- (٢٦) علي لطفى، مرجع سابق، ص ٣ - ٤.
- (٢٧) Martin Holdgate, The World Environment 1972 - 1982, Report by the United Nation Environment Programme, Y. Cooly, International Publishing Limited, Dublin, 1982, P. 408.
- (٢٨) مريم أحمد مصطفى، من قضايا التغيير والتنمية الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ب.س، ص ٢٤٢ - ٢٤٣.
- (٢٩) محمد الجوهري وآخرون، الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٢
- (٣٠) رمزي زكي، فكر الأزمة، دراسة فى علم الاقتصاد الرأسمالى والفكر التنموى العربى، مطبوعات مكتبة مدبولى، مرجع سابق، ص ١٠١ - ١٠٢.
- (٣١) المرجع السابق، ص ٢٨.
- (٣٢) Bjorn Hettne, Development Theory and Three Worlds, New York, Longman, 1990. PP 167 - 168.
- (٣٣) Michawl Romer, Cases in Economic Development, op. Cit, P. 14.
- (٣٤) Charles Wilber, The Political Economy of Development and Underdevelopment, New York, Random House, 1984, pp. 345 - 346.
- (٣٥) حاجات الإنسان الأساسية فى الوطن العربى، الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة الكويت، العدد ١٥٠. ١٩٩٠، ص ١١٧.
- (٣٦) عمرو محي الدين، تقييم استراتيجية التصنيع في مصر والبدائل المتاحة في المستقبل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص ٢١٦.
- (٣٧) United Nations, Small Industry Bulletin for Asia and the Pacific, No. 12, New York, 1974. P. 69.
- (٣٨) Biorn Hettne, op. Cit, p. 173.
- (٣٩) S. C. Dabe, Modernization and Development - Op. Cit p 88.
- (٤٠) مريم أحمد مصطفى، أزمة التنظير وواقع التنمية فى بلدان الوطن العربى، من قضايا علم الاجتماع وقضايا العالم العربى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ١٩٩١، ص ١٦٢.
- (٤١) محروس محمود خليفة، التنمية البشرية وقضايا النظرية والمنهجية، "تحليل نقدي"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، أغسطس، ٢٠٠٣، ص ١٦.
- (٤٢) أسامة القاضى، التنمية والبيئة، من مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الثالث والعشرين، العدد الأول ١٩٩٥، ص ٢٢٦.
- (٤٣) مكافحة تلوث البيئة وعلاقتها بالتنمية، تقرير لجنة خبراء الصحة العالمية، جنيف، ١٩٨٥، ص ٨.
- (٤٤) أسامة قاضى، مرجع سابق، ص ٢٢٧.
- (٤٥) د/ صالح أبو أصبع، دراسات فى الاعلام والتنمية العربية، منشورات مؤسسة البيان، دبي، ١٩٩٨، ص ٥٤ - ٥٥.
- (٤٦) المرجع السابق، ص ٥٥-٥٦.
- (٤٧) إسماعيل صبرى عبد الله، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل ن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص ٢١٣.
- (٤٨) د/ صالح أبو أصبع، مرجع سابق ص ٨٠ - ٨٢.
- (٤٩) المرجع السابق، ص ٨٣ - ٨٤.